ظاهرة رخص الأسعار في عهد الخليفة ابي جعفر المنصور (١٣٦-١٥٨ هـ/٧٥٣-٧٧٤م)

أ.م.د. عبد الوهاب خضر الياس
جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية

تاريخ تسليم البحث : ٢٠٠٧/١٠/١٧ ؛ تاريخ قبول النشر : ٢٠٠٧/١١/٢٧

ملخص البحث :

من الظواهر الاقتصادية التي شهدها التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في عصرها الاول ، ظاهرة انخفاض الاسعار في عهد الخليفة ابي جعفر المنصور وهذه الظاهرة على اهميتها ، لم يلتفت اليها الباحثين ، ويعود ذلك الى الاعتماد على المصادر التقليدية ، في حين تقتضي دراسة التاريخ الاقتصادي تنوع المصادر من تاريخية وادبية وجغرافية وفقهية ، وعدم اغفال دور المصادر السريانية في دراسة التاريخ الاقتصادي الإسلامي في العصور الوسطى ويتوخى البحث دراسة الانكماش النقدي الذي حصل بفعل سياسة المنصور ، وتفسيره تفسيرا علمياً .

Low Prices Phenomenon during the Time of the Caliph Abi-Ja'far AL-Mansoor 136-158 A.H.

Asset. Lecture. Dr. Abdul Wahab Khider AL-Yas
University of Mosul \ College of Basic Education

Abstract:

One of the important economic phenomena witnessed by the economic history of the Abbasid state in its early age is the cheap prices during the time of the caliph Ibi-Ja'far AL-Mansoor. This phenomenon, though very important, it was not fully studied by researchers, because they depended on traditional references only . However, the study of economic history necessitates the variation of references i.e. historical, literary geographical and jurisdiction. The role of Syrianic references should not be ignored in the study of economic history in the middle ages. The research investiges the monetary policy , caused by Al-Mansoor policy , and explains it scientifically .

المقدمة

من الظواهر الاقتصادية البارزة التي شهدها التاريخ الاقتصادي للدولة العباسية في عصرها الاول ، ظاهرة انخفاض الاسعار في عهد الخليفة ابي جعفر المنصور ، الذي يعد بنظر احد المؤرخين المؤسس الحقيقي للدولة العباسية ، حيث أصل الدولة ورتب قواعدها[١] ويلاحظ ان هذه الظاهرة على اهميتها ، لم يلتفت اليها الباحثون [٢] ويعود ذلك الى الاعتماد على المصادر التقليدية في حين تقتضي دراسة التاريخ الاقتصادي تنوع المصادر من تاريخية وادبية وجغرافية ، وفقهية . وعدم اغفال دور المصادر السريانية في دراسة التاريخ الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى.

لم يلجأ الاسلام الى التسعير وترك سوق السلعة يحتكم الى قوى العرض والطلب ، وظروف السوق[٣] يوضح الدمشقي العوامل التي تؤثر في الاسعار (صعودا او هبوطا) بقوله بان الشيء يزيد سعره اما "بسبب انقطاع طريق او تأخر ورود او كثرة طالب او قلته في ذاته بسبب احدى الجوائح السماوية او الارضية " وان الشيء ينقص سعره "اما لقلة طالب او لأمن سبيل ، او زيادة ريع (انتاج) واضداد ما تقدم ذكره"[٤]

ويلاحظ على قول الدمشقي تغيبه دور الدولة في التاثير على الاسعار ، ذلك ان الاسلام يرفض التدخل في تحديد الاسعار سواء أكان ذلك بالزيادة في الاسعار ام بالنقصان اذ جرت العادة في حالة الغلاء ان يخرج الناس الى مكان معين "فكان القصاص يقومون فيتكلمون ثم يدعون" الى الله ان يرخص الاسعار[٥]

ولكن الواقع التاريخي يكشف ان الدولة تدخلت في ضبط الاسعار ، وان اول من فعل ذلك هو الخليفة ابو جعفر المنصور ، حيث مارس دورا مؤثرا في الاقتصاد ،وتوجيه الوجه التي تنسجم مع سياسته الاقتصادية المقصودة ، التي رسمها وخطط لها بدقة ، وهيأ لها مستلزمات النجاح . فكانت النتيجة حدوث الرخص او الكساد الاقتصادي ، او مايعرف بالانكماش النقدي ، وهذا مايتوخى البحث دراسته وتفسيره تفسيرا علميا .

يبدو ان الدولة العباسية في سنواتها الاولى ، كانت تعاني من مشكلة اقتصادية خطيرة هي ارتفاع الاسعار[٦] او مايسمى بالتضخم النقدي ، وسببه الرئيس هو الزيادة في كمية النقود فقد اشار ابن المقفع الى ذلك ، وانعكاسه على الخراج بقوله للمنصور " وان هذا الخراج ان يكن رائجا لغلاء السعر ، فانه لا بد من الكساد والكسر ، وان لكل شيء درة وغزارة ، وانما درور خراج العراق بارتفاع الاسعار"[٧] ويبدو من كلام ابن المقفع هذا ، ان سبب الغلاء هو كثرة الطلب على المنتوجات الزراعية . لان السلعة لا تروج ولا تنفق الا اذا كثر طلابها[٨] بسبب تدفق النقود وكثرة تداولها في السوق ، لكثرة تدفق الاموال المصروفة على الجند النظامي الخراساني ، فقد قال ابن المقفع للمنصور بهذا الصدد " ان امير المؤمنين قد علم كثرة

ارزاقهم (أي ارزاق الجند) ، وكثرة المال الذي يخرج لهم .. لغلاء السعر "[٩] وهذا الانفاق المالي الكبير على الجند يعود الى كون الدولة العباسية ، زادت من رواتب الجند في العراق والامصار[١٠] كما خصصت رواتب مرتفعة للجند الخراساني . فكان الجندي يتقاضى (٨٠) درهما في الشهر ، اما القادة والنقباء فكانت رواتبهم تتراوح مابين " ٢,٠٠٠و ١,٠٠٠ و ١٠٠" درهما في الشهر[١١] فضلا عن الاكراميات التي كانت تصرف لهم بمناسبة الانتصارات الكبرى[١٢] او لتحفيزهم على القتال[١٣] او لارضائهم[١٤] . يضاف الى ذلك الاموال التي حصلوا عليها من حروبهم في بلاد الشام والجزيرة والموصل ، اذ كان الجند الخراساني ينزلون منازل العرب في بلاد الشام وياخذون أمولهم ومواشيهم[١٥] واستباح الجند الخراساني اموال (٣٠) الف عربي قتلوا في مجزرة الموصل سنة ١٣٣هـ/٧٥٠م[١٦] ولا بد ان تؤدي هذه الاموال التي حازوها بطرق غير شرعية ، فضلا عن رواتبهم المرتفعة واكراميـاتهم ، الى تحسين مستواهم المعاشي ومن ثم الغلاء وارتفاع الاسعار . وممـا زاد الطلب على المنتوجات الزراعية ايقاف توزيع العباسيين المواد العينية ، وبخاصة الحنطة على الجند يظهر هذا من نصيحة ابن المقفع للمنصور بان يدفع رواتب الجند نقدا وعينـا[١٧] كعلاج لمشكلة الغلاء وارتفاع اسعار المواد الغذائية . ولا بد ان ايقاف توزيع المواد العينية التي كانت توزع على الجند في الفترات السابقة [١٨] زاد من نشاط حركة السوق المحلي والعام . اذ توجب على المقاتل ان يشتري ما يحتاج اليه من الحبوب خاصة من السوق المحلي الذي يعتمد على ما يستورده من الريف ، ولذلك اصبح الريف يبيع منتوج ارضه الى المدينة ، وياخذ مقابل ذلك الدراهم التي تمكنه من دفع ماعليه من الخراج[١٩]. وهذا الاجراء ادى ولاشك الى كثرة تداول النقود في الريف ، وتنشيط الحياة الاقتصادية فيه ومن ثم التبادل التجاري بينه وبين المدينة ، بعكس الحال في صدر الاسلام والعصر الاموي ، اذ كانت تأخذ من الريف ضرائب من النقود والمحاصيل ، ولذلك ازداد مقدار النقود في المدن ، بينما شحت في الريف الذي اخذ يتردى تدريجيا ، حتى أضحت حياته الاقتصادية راكدة ، قائمة على أساس التبادل الطبيعي[٢٠].

ولقد ساعدت الاضطرابات الداخلية والحروب والثورات على زيادة الإنفاق العسكري اذ كان على الدولة ان تتحمل عبء الإنفاق على الحملات العسكرية التي كانت ترسلها لسحق الثورات التي اندلعت ضدها في الفترة مابين سنة ١٣٢هـ/٧٤٩م وسنة ١٤٥هـ/٧٦٢م[٢١] وتختلف مقادير تكاليف هذه الحملات باختلاف حجمها ، فقد ذكر البلاذري إن المنصور أعطى الجند الذين أنهضهم مع أبي مسلم لقتال عبد الله بن علي (١٣)مليون درهم ، ويقال (١٨)مليون درهم[٢٢] وأرسل المنصور جيشا الى أفريقية مع يزيد بن حاتم خمسين الف مقاتل وانفق على جيشه (٣) ملايين درهم[٢٣] . وهذا الإنفاق العالي على الجيش له منطقه الخاص به . فالمنصور وعلى الرغم من اشتهاره بالاقتصاد ، لم يكن في وضع يسمح له بالتقتير في نفقاته

العسكرية . ففي دولة مثل التي كان يحكمها ذات الاتساع الهائل والتي كان يجاورهـا أعـداء يتربصون بها ، وفي نظام كنظامه الذي كان بحالة مواجهة دائمة مع خصوم فعليين ومحتملين في الداخل ، كان الجيش يشكل ثقلا ضاغطا على الخزينة ، بينما كانت تلبية طلباته تمثل حياة وموت للدولة والنظام معا[٢٤]

ننتقل ألان الى دافعي الضرائب ، وهم الفلاحون . ونتساءل هل أدخلت الدولة العباسية إصلاحات على نظام الضرائب المعمول به وبالنتيجة التأثير في الأسعار؟ لا يوجد دليل على قيام المنصور بأية محاولة لإصلاح نظام الضرائب ، بل كان قانعا بتركه علـى حالـه[٢٥] " فالإصلاحات وإن كانت لمصلحة أهل الخراج ، او دافعي الضرائب . حتى في هـذا الإطـار المحدود ، نظام المقاسمة . سوف تحرم الخزينة من بعض وارداتها ، بينمـا كـان اهتمامـه منصبا جميعا على اثراء خزينته بصفتها جزءا من ممتلكاته الشخصية "[٢٦] .اذن هناك سـبب اخر للغلاء ، ويتمثل في نقص الإنتاج الزراعي ذلك ان كمية النقود في السوق قد زادت كمـا اسلفنا ، ولكن يبدو ان هذه الزيادة لم يصاحبها زيادة في الإنتاج . ولا بـد ان يكـون لـذلك الاختلال في التوازن بين كمية النقود وكمية السلع ، تأثير تضخمي على الاقتصاد . والواقـع فان الانتاج الزراعي خاصة في العـراق ، قـد سـجل تراجعـا ملحوظـا "كثـرة الغـامر الذي لا يعمل ، وقلة العامر الذي يعمل بذلك الخراج (خـراج عمـر بـن الخطـاب (رضي الله عنه) ١٣-٢٣هـ/٦٣٤-٦٤٣م) " [٢٧] أي خراج المساحة ومما ساعد علـى تقلـص المـساحات المزروعة في العراق خاصة ، ومن ثم تدهور الإنتاج ، اهمال نظام الري الذي أدى الى تكسر بعض السدود والى حدوث ((البثوق)) وازدياد البطائح ، وغرق مـساحات مـن الأرضـي ، واندثار بعض الانهار وانقطاع الماء عنها[٢٨] .

وقد ساعد ايضاً على تقلص المساحات المزروعة ومن ثم تدهور الانتـاج الزراعـي النقص الحاصل في الايدي العاملة لسببين : الاول انتشار الاوبئة كالطاعون الذي قضى على الكثير من الايدي العاملة[٢٩] . والثاني : هجرة الفلاحين من القرى الى المدن . وقد اتخـذت الدولة تدابير حازمة للحد من ظاهرة ترك الارض " فقد كان سكان القرى يوشـمون بوشـم خاص يدل على اسم قريتهم ..وعين موظف للقـبض علـى الهـاربين او المهـاجرين مـن قراهم"[٣٠] .

وهكذا يظهر ان ارتفاع الأسعار في السنوات الأولى لقيام الدولة العباسية ، يعود الـى الزيادة في كمية النقود بالنسبة الى كمية السلع ذلك "ان العلاقة بين حجم الكتلة النقدية في بلـد ما وبين مستوى الأسعار العام في اقتصاد يتميز بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج مؤكدة نظريا، وثابتة اعتباريا ، فالتوازن قائم بين حجم الإنتاج وبين كمية النقود التـي بحـوزة الجمهـور والمعدة لشراء السلع وتأمين الخدمات . الا ان ازدياد حجم الكتلة النقدية يـؤدي الـى زيـادة

سرعة انفاق الفائض . فيرتفع الطلب على السلع والخدمات . والعلاقة بين التغير في حجم الكتلة النقدية . والتبدل في مستوى الأسعار ، هي علاقة اطرادية ووثيقة جدا فكلما ارتفع حجم الكتلة النقدية ارتفع مستوى الأسعار أيضا "[٣١] ويلاحظ ان العلاقة بين الكتلة النقدية ، ومستوى الأسعار ، لم تكن غريبة او بعيدة عن التفكير الاقتصادي للمنصور كما سنرى ، وهو الخليفة الواقعي الذي كان يتمتع بعبقرية للتخطيط البعيد المدى ، حيث تميزت غالبية إجراءاته بذلك[٣٢]

وننتقل ألان ، الى الآليات التي اتبعها الخليفة المنصور في معالجة مشكلة ارتفاع الأسعار ، يقول الوليد بن هشام القحذمي البصري[٣٣] " سمعت المنصور يقول جميع المال الذي يدور في أيدي الناس ألف مرة ألف ألف درهم فاذا جمع الملك نصف هذه وكان النصف (الأخر) في أيدي الناس عاشوا وكل مازاد عليه يضر بالناس قال (أي القحذمي) : فصح عندي انه جمع تسع ماية مرة ألف ألف درهم "[٣٤] .

يتضح من هذه الرواية ثلاث حقائق أساسية :

١. ان المنصور قد قدر كمية النقود التي بحوزة الجمهور بما يساوي مليار درهم وهذا المبلغ هو الذي يتداوله المجتمع ، أي الذي ينتقل من يد الى يد لتسوية المبادلات بالسلع والخدمات المعروضة للبيع في السوق . ولابد ان المنصور استند في تقديره لكمية الاموال الموجودة في المجتمع الى إحصائيات دقيقة لعدد السكان[٣٥] فيروي ان المنصور عندما قرر بناء سور لمدينة الكوفة ، وزع على كل فرد من أهل الكوفة أربعة دراهم ، وبذلك ضبط عددهم[٣٦] ويروي الطبري في حوادث سنة ١٤٣هـ/٧٦٠م ان ابا جعفر " اتصل به عن الديلم ايقاعهم بالمسلمين وقتلهم منهم مقتلة عظيمة ، فوجه الى البصرة حبيب بن عبد الله بن رغبان ، وعليها يومئذ اسماعيل بن علي ، وامره باحصاء كل من له فيها عشرة الاف درهم فصاعدا وان يأخذ كل من كان ذلك له بالشخوص بنفسه لجهاد الديلم ، ووجه اخر لمثل ذلك الى الكوفة " [٣٧] كما ان موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين كانوا يعتمدون في معاشهم على ما تقدمه له الدولة من رواتب لذلك كان لابد من الاحتفاظ بسجلات شاملة ودقيقة لهؤلاء الموظفين ومقدار ما كان يأخذ كل واحد منهم[٣٨] .

٢. ان المنصور رصد العلاقة بين كمية النقود المتداولة في المجتمع ومستوى الاسعار أو التوازن بين كمية النقود وكمية السلع أي توازن الطلب الفعلي مع العرض الفعلي وبرأيه ان ابقاء كتلة نقدية قدرها نصف مليار درهم كفيل بتحقيق هذا التوازن ذلك انه كلما زادت كمية النقود عن هذا المقدار كان في ذلك ضرر للناس لسببين، الاول اذا زادت كمية النقود في التداول يؤدي هذا الى انخفاض قيمتها أي ان العلاقة بين كمية النقود وقيمتها هي علاقة عكسية ، اما السبب الثاني فهو اذا زادت كمية النقود في التداول يؤدي هذا الى ارتفاع

اسعار السلع والخدمات ، أي ان العلاقة بين كمية النقود واسعار السلع والخدمات هي علاقة طردية .

٣. يرى المنصور ان معالجة التضخم النقدي تتطلب تدخلا من الدولة باجراء حاسم يكون الغرض منه القضاء على المصدر الاساسي للتضخم ، ويتمثل بسحب القوة الشرائية الزائدة عن حاجة التعامل من دخول الافراد ، اذ حدد المبلغ الذي يتوجب على الدولة سحبه بنصف مليار درهم ، وذلك للحيولة بين كمية النقود الزائدة وبين مستوى الاسعار .

اما بشأن الالية التي اتبعها الخليفة ابو جعفر المنصور لمعالجة التضخم النقدي فيمكن القول ان ذلك لا يتحقق الا بتدخل الدولة لمكافحة الغلاء ، وذلك بالتأثير على مستوى الاسعار ، ويشار الى ان المنصور كان من اوائل من اهتم بالاسعار وكان يعمد الى تصحيحها[٣٩] باتخاذ اجراءات عامة ، كان الغرض منها القضاء على المصدر الاساسي للتضخم والمتمثل في زيادة كمية النقود عن حاجة التعامل ،ويمكن القول ، استنادا الى معطيات المصادر العربية والسريانية ، ان المنصور عالج مشكلة التضخم بوسيلتين اساسيتين هما : موازنة الميزانية العامة للدولة ، وامتصاص القوة الشرائية الزائدة .

فيما يتعلق بموازنة الميزانية العامة يستدعي هذا الاجراء التزام القصد في الانفاق وهو ما يعرف الان بسياسة ضغط الانفاق ، وقد عرف عن المنصور اقتصاده في النفقات فيروى انه كان مقتصداً في كل شيء " الا في العطر مثلما كان هشام بن عبد الملك مقتصداً في كل شيء الا في اللباس " [٤٠] والمعروف ان قدرات هشام كخليفة تركت تأثيراً خاصا في المنصور[٤١] وعرف عن هشام اقتصاده في النفقات فيقول مصعب الزبيري عنه " وكان يجمع المال ويوصف بالحرص والبخل وكان حازما عاقلا "[٤٢] وتفصح وصية المنصور لابنه وولي عهده عن مراعاته لمبدأ الاقتصاد في النفقات العامة فقد جاء فيها " واعد الاموال واخزنها واياك والتبذير[٤٣] وينبغي التذكير بان الاقتصاد عند المنصور هو غير التقتير ، فلاقتصاد عنده يعني ، انفاق ما هو ضروري وذلك لتجنب هدر اموال الدولة ، فقد قال لابنه في الوصية نفسها " وانظر الاموال فانها عدة الملوك وبهاء السلطان ونظام التدبير ... ولا تبذلها الا في اصلاح امور السلطان والرعية وثواب اهل الطاعة والنصيحة " [٤٤] لذلك كان المنصور لا يضع الاموال الا في مواضعها الصحيحة ، فقد قال ابو عبيدة الكاتب " كان المنصور اعطى الناس في حق "[٤٥] وانطلاقا من هذا المبدأ لم يعط المنصور " مغنيا شيئا قط ، ولا اجرى عليه رزقا يثبت في ديوان او يخرج به امر او كتاب "[٤٦] ويذكر الجاحظ ان المنصور " كان لا يثيب احدا من ندمائه درهما ، فيكون له رسم في ديوان ، ولم يعط احدا مما كان يضاف الى ملهيه او ضحك او هزل موضع قدم من الارض[٤٧] بعكس الخليفة ابو العباس السفاح

(١٣٢-١٣٦هـ/٧٥٠-٧٥٤م) الذي كان يصل الندماء والمغنيين والملهين " بصلة او كسوة ، قلت ام كثرت "[٤٨]

وهكذا يظهر ان المنصور كان يتمتع بحس اقتصادي مرهف ، اذ كان يدرك ما للمال من اهمية في مصير الدولة[٤٩] فكان يقول " من قل ماله قل رجاله ، ومن قل رجاله قوى عليه عدوه ، ومن قوي عليه عدوه اتضع ملكه ومن اتضع ملكه استبيح حماه " [٥٠] كما كان يدرك حاجة الناس الى المال من موظفين وغيرهم واعتمادهم عليه في معاشهم ، ودورها في استبعادهم وربط ولائهم بالدولة ، ويظهر ذلك في معرض رد المنصور على من اتهمه بالبخل ، اذ قال لحاجبة الربيع بن يونس " يا ربيع ، انا اجمع المال " فان الناس يبخلونني وقد برأني الله من هذه الشيمة الذميمة ، ولكني لما رايتهم عبيد الدينار والدرهم رمت استعبادهم بهما اذا احتاجوا اليهما ، ثم كانا معي وليس جمعهم لها خزنا في الحقيقة وكنزا فان التفرق الى مجموعاتهم اسرع من الماء الى الحدور ولكثرة الافواه الفاغرة نحو نعمهم والايدي المشولة الى عطياتهم وصلاتهم والاعين الطامحة الى الاهلة الطالعة لحلول ارزاقهم وجراياتهم والاصابع اللاعبة بحسبان ايام اطماعهم وفروضهم "[٥١] ويبدو ان الفقهاء الزهاد قد ادركوا المغزى السياسي لمذهب المنصور المالي وتأثيره على استقلاليتهم فيروى سفيان بن عيينة ان محمد بن ابراهيم الهاشمي والي مكة زمن المنصور ، بعث الى سفيان الثوري (ت١٦١هـ/٧٧٧م) بمئتي دينار ، فابى ان يقبلها فقال ابن عيينة للثوري " كأنك لا تراها حلالا ؟ قال : بلى ، ولكن اكره ان اذل "[٥٢] ولتجنب الارتباط بالسلطان ، ولكي لا يستبعدوا كان سفيان الثوري يحث العلماء على جمع المال والاحتفاظ به فكان يقول " كان المال فيما مضى يكره اما اليوم فهو ترس المؤمن "[٥٣] .

وفيما يتعلق بالعلاقة المالية بين الدولة والجند ، فقد نبه بن المقفع (ت١٤٠هـ/٧٥٧م) الخليفة المنصور بعظم الرواتب التي يتقاضاها الجند الخراساني وكثرة الاموال التي تخرج لهم، لغلاء السعر في السنوات الاولى من خلافه المنصور ، ولما لهذه الاموال من تأثير تضخمي على الاقتصاد ، فقد قدم ابن المقفع مقترحا للمنصور لمعالجة مشكلة ارتفاع الاسعار، يقضي بتصحيح رواتب الجند الخراساني بجعل نصفها عينا ، ونصفها الاخر نقداً [٥٤] وهكذا تتمكن الدولة من القضاء على المصدر الاساسي للتضخم لان الاساس في مكافحة التضخم النقدي هو سحب القوة الشرائية الزائدة عن حاجة التعامل من مداخيل الجند .

ولكن الوفر المالي الذي حققه المنصور لبيت المال ، لم يتم بتخفيض رواتب ومخصصات الجيش الخراساني ان صح اخذ المنصور بنصيحة ابن المقفع ، وانما باقدامه على خطوة جريئة ، تمثلت بايقاف دفع العطاء الى المقاتلة في الامصار الاسلامية والمجندين في الديوان على اساس قبلي ، لاشتراك هؤلاء المقاتلة في ثورة محمد النفس الزكية في

الحجاز واخيه ابراهيم في العراق[٥٥] وكان اهل الشام قد حرموا من العطاء في اعقاب سقوط الدولة الاموية ، ويمكن ملاحظة ذلك من (رسالة الصحابة) لابن المقفع فهو بعد ان يشير على المنصور بضرورة الاعتماد على فئة من اهل الشام وكسب ثقتهم ويقول مستدركاً " ولكن اخذ في امر اهل الشام على القصاص ، حرموا كما كان يحرمون الناس ، وجعل فيئهم الى غيرهم كما كان فيء غيرهم اليهم "[٥٦]

غير انه يجب ان نشير الى ان اهل الشام والجزيرة ظلوا يستخدمون في الثغور وانهم كانوا يأخذون العطاء بالدينار أي من جبايات الشام والجزيرة[٥٧] . ولكن يستفاد من الرسالة التي ارسلها الامام الاوزاعي فقيه الشام (ت١٥٧هـ/٧٧٣م) الى الخليفة المنصور[٥٨] ان المقاتلة في الثغور كانوا يعانون من الفقر والفاقة لضألة الرواتب التي كانت تدفع لهم وقدرها عشرة دنانير في السنة والتي لا تفي بنفقاتهم الضرورية مما جعلهم يعيشون دون مستوى الكفاف وان أي ارتفاع في الاسعار سيزيد من تدني وتدهور المستوى المعاشي للمقاتلة ، لان المقاتل في هذه الحالة سينفق راتبه أي العشرة دنانير على شراء الطعام لعياله " ثم يدان بعد ذلك في ادامهم وكسوتهم وما سوى ذلك من النفقة عليهم في عشرة لقابل "وينبه الاوزاعي المنصور الى انه حتى لو امر برفع الراتب الى خمسة عشر دينار في السنة " ما كان فيها عن مصلح ذي عيال فضل ولا قدر كفاف (حاجة) " ويشير الاوزاعي في رسالته هذه الى ان هذا الراتب عشرة الدنانير لا ينسجم مع خدماتهم العسكرية في حماية الحدود من غارات الاعداء ، وقيامهم بالحملات العسكرية التي تنظم صيفا وشتاءً فضلا عن صعوبات حياتهم في الثغور ، لذلك يقترح الاوزاعي على المنصور برفع رواتبهم وجعلها قدر حاجتهم من غير زيادة ولا نقصان اذ يقول للخليفة " فان رأي امير المؤمنين حفظه الله ان يأمر لهم في اعطياتهم قدر الكفاف ويجريه عليهم في كل عام فعل " ويحث الاوزاعي المنصور على ضرورة الاسراع في تصحيح رواتب المقاتلة لانقاذهم من محنتهم المعاشية اذ يقول للمنصور " وقد تصرمت (ذهبت) السنة التي كانت تأتيهم فيها عشراتهم ودخلوا فيها حتى اشتدت حاجتهم وظهر عليهم ضرها وهم رعية امير المؤمنين والمسؤول عنهم فانه راع وكل راع مسؤول عن رعيته"[٥٩].

وقد كانت ترد الى الثغور اموال نقدية وعينية من بيت المال في بغداد وتوزع على اهله كاموال اضافية غير انه يلاحظ ان الاموال التي كان يامر بها الخليفة المنصور قليلة ، يذكر الاوزاعي في رسالته للمنصور وقد قدم علينا رسول امير المؤمنين اصلحه الله بالعطية من النفقة والكسوة التي امر امير المؤمنين عافاه الله بقسمها في اهل الساحل ، فقسمناها فيهم من دينار لكل رجل ودينارين " ويلاحظ ان هذا المبلغ الذي اصاب المقاتلة لا يحسن من مستواهم المعاشي ، ذلك ان الاوزاعي سبق وان اشار الى انه حتى في حالة رفع عطاء المقاتل الى خمسة عشر دينار فانه لا يرتقي بالمستوى المعاشي الى حد الكفاف ، كما ان هذا

القسم الذي امر به المنصور لم ينتفع منه الارامل واليتامى ، لذلك ناشد الاوزاعي المنصور بارسال مبلغ اضافي اخر يوزع عى هؤلاء المحرومين من المبلغ الاول ، بوصفهم مستحقين له كما نص عليه القرآن الكريم "[٦٠]

ومما يؤكد على تقليص المنصور للنفقات العامة ، فضلا عما ذكرناه ان هذا الخليفة ، وكما يرى احد الباحثين[٦١] لم يشتهر عنه بانه كان من اصحاب المبادرات في انشاء المرافق العامة التي تحتاج لانفاق كبير من الخزينة وكان انجازه الوحيد بناء مدينة بغداد الذي لم يكلفه سوى اربعة ملايين درهم[٦٢]. وباستثناء بغداد لم تسجل المصادر ما يذكر من انشاءات المنصور واكثر ما يلفت النظر في هذا الصدد موقفه الفاتر واللامبالي من الزراعة على اهميتها لاقتصاد الدولة ، فمشاريع الري مثلا كانت تقع في ادنى اهتماماته ان نالت اصلا مثل هذا الموقع من الاهتمام ومما يجعلنا نجزم كما يرى الباحث نفسه ، ان هذا القطاع لم يكن ضمن اهتمامات الدولة الرسمية ، اذ كانت مشاريع الري واستصلاح الاراضي مشاريع خاصة يقوم بتنفيذها اصحاب الاراضي انفسهم[٦٣]

اما بشأن الالية الثانية التي اتبعها المنصور لمعالجة التضخم النقدي وهي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن حاجة التعامل من دخول الافراد ، ومنعهم من انفاق مدخولاتهم ،وذلك بامتصاصها بوساطة الضرائب بغية تقليص كمية النقود المتداولة في السوق ومنعها من احداث اثر ما على الاسعار ، فعلى الرغم من القول المشهور المنسوب للمنصور والذي ربط العدالة بصاحب الخراج الذي يشكل في نظره الركن الثالث من اركان الملك ، اذ قال عنه " والثالث صاحب خراج يستقصي الخراج "[٦٤] أي " لا يُغضي عن دانق ، ولا يتغافل عن قيراط "[٦٥] وهو كناية عن الظلم[٦٦] فان كل الدلائل تشير الى ان المنصور فرض على الناس ضرائب ثقيلة واستخدمت اساليب العسف والظلم في جبايتها ابتداءا من سنة ١٤٥هـ/٧٦٢م اذ تشير المصادر السريانية الى انه في هذه السنة " اثقل ابو جعفر على الشعوب بالضرائب المختلفة وضاعف الرسوم على المسيحيين " [٦٧] .ويشير مصدر سرياني ان المنصور في سنة ١٤٥هـ/٧٦٢م " اخذ اموال اهل البصرة وافقرهم "[٦٨] لكن اضخم حملة لجباية الاموال والتي استهدفت على ما يبدو سحب اكبر كتلة نقدية من دافعي الضرائب وهي تتمثل بما قام به المنصور في سنة ١٥٤هـ/٧٧٠م ففي رواية سريانية انه في هذه السنة " غادر ابو جعفر بابل (بغداد) الى ما بين النهرين وسورية وفلسطين ... وجمع كل الذهب والفضة وضمها الى خزائنه حتى لم يعد يرى دينار او فلس الا لدى التجار ومن شدة الضيق لجأ الناس الى نبش قبور الموتى وغربلة ترابهم وتصفيته بالماء علهم يعثرون على قطع من فضة او ذهب او اية مادة ثمينة اخرى لكي يدفعوا الضرائب "[٦٩] ويقدم المنبجي معلومات اوسع عن هذه الحملة وانها شملت كل صنوف الناس من ذميين ومسلمين وجبيت الضرائب من مختلف المهن فيقول

" ان المنصور مضى بجيوشه كلها وسار الى الجزيرة واقام بها اياما ، ثم عبر الفرات ، وصار الى فلسطين فعسف الناس جميعا والزمهم نوائب وكلفاً لم يتقدمه فيها احد من الملوك ، وضيق عليهم تضيقاً شديداً حتى لم يبق انسان من صانع ولا طواف ، ولا حمال ، ولا حفار قبور ، ولا فلاح ، ولا متصدق ، ولا صنف من صنوف الناس حتى الزمهم الخراج وأخذ اموالهم وفنيت الدراهم من ايدي الناس ولحقهم من البلاء ما لا يوصف"[٧٠]

ويلاحظ ان المنصور سعى الى ايجاد مصادر جديدة لدخل الدولة وذلك بفرض الخراج على كل ما هو مسقف من الحوانيت والارحية (الطواحين) والفنادق ، ويظهر هذا من الاجراءات التي اتخذتها الدولة في الموصل والجزيرة في سنة ١٥٣هـ/٧٧٠م ومن قبل واليها موسى بن مصعب ، اذ كان عماله يحصون عدد الحوانيت والارحية ، واماكن البيع والشراء في الساحات ويسجلون ما يجدون في الحوانيت من بضائع وحاجيات ويأخذون على كل ما قيمته مئة دينار ، خمسة دنانير ، وفي بعض الحالات عشرة دنانير[٧١]

وعمد الخليفة المنصور الى جباية الصدقات من المسلمين نقداً لا عيناً . خلافاً لما درج عليه الخلفاء السابقين ، الآمر الذي دفع المسلمين الى بيع معظم ممتلكاتهم لدفع ضريبة الصدقات . وقد اعترض المسلمون مراراً على هذا العسف ، وطالبوا المسؤولين بالعودة الى الشريعة الاسلامية التي كان يطبقها خلفاء بني امية ، واستيقاء القمح بدل القمح ، والماشية بدل الماشية . فيكفونهم شر هذا التقدير المجحف[٧٢]

ولاشك ان نجاح خطة جمع النقود ، منوط بوضع سياسة متشددة مع عمال الجباية ومحاسبتهم[٧٣] وعليه فقد انشأ المنصور لهذا الغرض قسم المحاسبة ((بيت مال المظالم)) والذي كان يتولاه خالد البطين لاستخراج المال من العمال المعزولين وايداعه في البيت المذكور[٧٤] ولشدة المنصور في محاسبة العمال والكتاب ، والفعلة على الدانق والدانقين لقب بالدوانيقي[٧٥]

وهكذا ، يظهر ان الخليفة ابا جعفر اتبع سياسة انكماشية مقصودة مرفوقة بتشدد في محاسبة العمال والجباة ، هدف من تطبيقها الى سحب النقود التي بحوزة الجمهور . واذا كانت خطته الانكماشية التي حسبما جاء في رواية القحذمي المارة الذكر تقضي بسحب ٥٠% من كمية النقود التي يتداولها الناس والتي قدرها بمليار درهم[٧٦] الا انه يلاحظ ان المنصور ذهب بعيدا في سياسته ، مغالياً في تطبيقها ويظهر ذلك من التدابير الضرائبية التي اتخذها في الاقاليم الغربية من الدولة العباسية والتي وضحها المنبجي في روايته المارة الذكر ، بل إن هذه التدابير شملت اقاليم الدولة العباسية كافة ، اذ يقول اليعقوبي " واخذ ابو جعفر اموال الناس ، حتى ما ترك عند أحد فضلا ، وكان مبلغ ما اخذ منهم ثمانمائة الف الف درهم [٧٧] ، ومعنى هذا ان المنصور تمكن من سحب ٨٠% من الاموال التي بحوزة المجتمع وربما تم

ذلك قبل وفاة المنصور بسنوات قليلة ، الا ان القحذمي يؤكد ان المنصور قد تمكن من سحب ٩٠% من اموال المجتمع ، اذ يقول بعد عرض خطة المنصور الاقتصادية " فصح عندي انه جمع تسع ماية الف الف درهم "[٧٨] ويقول صاحب كتاب غرر السير بان المنصور جمع لابنه المهدي "من اموال الدنيا ما لم يجمعه احد من قبله ولا بعده وهو تسع ماية مرة الف الف درهم سوى الضياع والرقيق والكراع والسلاح والفرش والثياب"[٧٩] بينما يذكر الازدي ان المنصور ترك بعد وفاته وفراً مالياً في بيت المال قدره تسعمائة الف الف وستون الف درهم[٨٠]

ولجأت الدولة العباسية الى انقاص قيمة النقود المتداولة كوسيلة لمكافحة التضخم النقدي ، ففي عهد ابي العباس سُكت نقود ذهبية وفضية جديدة ، كانت معادنها الثمينة اقل بنسبة ٥% و ١٠% تقريباً مما كانت تحويه هذه النقود في اواخر العصر الاموي وعمد المنصور الى اصدار نقداً ادنى قيمة ، اذا رفع نسبة انخفاض المعادن الثمينة الى ١٥%[٨١] في حين كان المنصور لا يقبل من دافعي الضرائب الا النقود الاموية الجيدة يقول احد المؤرخين " كانت الهيبرية والخالدية واليوسفية اجود نقود بني امية ولم يكن المنصور يقبل في الخراج غيرها " [٨٢] .

وقد نتج عن تدابير المنصور الانكماشية ان شحت النقود في المجتمع ، وضعف تداولها بين الناس ، وحصل هذا اثناء بناء مدينة بغداد (١٤٥- ١٤٩هـ/٧٦٢-٧٦٦م) فيري عبد العزيز بن عصام (لم اعثر على ترجمة له) ان المنصور بعد ان ضرب الأمام أبا حنيفة (ت ١٥٠هـ/٧٦٧م) ثلاثين سوطاً أمر له ((بثلاثين الف درهم فكان كل سوط الف درهم . قال عبد العزيز . وكان الدرهم يومئذ مئة درهم في هذا الزمان لعزة الدراهم يومئذ (أي ايام المنصور)[٨٣] وتشير احدا الروايات الى ان العالم سعيد بن سالم قد ركبه دين ،فأغاثه صديق له بـ ((أسورة مكسورة ودراهم متفرقة مقدارها اربعة الاف درهم ، وحينئذ (وقتئذن) زمان المنصور وفي الدراهم ضيق))[٨٤] .

وقد رافق تناقص النقود لدى الجمهور انخفاض في الاسعار ، وقد بدأت الاسعار بالانخفاض بعد بناء بغداد بقليل من السنين كما يرى الريس[٨٥] فصرنا نسمع اخباراً عن رخص في الاسعار فيقول الجهشياري ((رخصت الاسعار في ايام المنصور))[٨٦] فاستغل المورياني وزير المنصور هذا الرخص ، فاقدم على شراء المواد الغذائية التي تنتجها سواد الكوفة وسواد البصرة لغرض احتكارها طمعاً في الربح ، وكان المنصور يطلب المورياني بالمال سنة بعد سنة " فتحمل منه الشيء بعد الشيء "[٨٧] بمعنى ان المورياني كان يدفعها بمشقة بسبب رخص الاسعار املا في تحسنها ، الا ان الاسعار لم يتوقف هبوطها فيذكر الجهشياري " وتتابع الرخص عليه . وارهقه المنصور بالمال "[٨٨] الأمر الذي دفع المورياني الى ابتزاز بعض الواردات المتأتية من الخراج لتلبية طلبات الخليفة المنصور ، فضلاً عن

احتياله على المنصور ، عندما اخذ مبلغ ثلاثمائة الف درهم لاصلاح ضيعة لابنه صالح المسكين ، لكنه لم يصلحها ونكث وعده للخليفة . وقد لاحظ الاخير تصرفات المورياني هذه فعزله في سنة ١٥٣هـ/١٥٣هـ[٨٩] ويبدو ان الاسعار قد شهدت تدهوراً خطيراً قبيل وفات المنصور سنة ١٥٨هـ/٧٧٤م مما دفع الفلاحين الى تقديم شكوى الى الخليفة مطالبين اياه بالعدول عن خراج المساحة واستبداله بخراج المقاسمة [٩٠].

وقد اشار الخطيب البغدادي الى رخص الاسعار في بغداد في عهد ابي جعفر المنصور اذ روى عن رجل معاصر لهذا العهد ، قوله " رايت في زمن ابي جعفر كبشاً بدرهم وحملا باربعة دوانيق ، والتمر ستين رطلا بدرهم ، والزيت ستة عشر رطلا بدرهم ، والسمن ثمانية ارطال بدرهم ، والرجل يعمل بالروزجار في السور كل يوم بخمس حبات "[٩١] ويبدو ان ظاهرة رخص الاسعار لم تقتصر على بغداد ، بل امتدت لتشمل بقية الامصار ايضا ، يقول ابو نعيم الفضيل بن دكين " كان ينادى على لحم البقر في جبانة كندة (في الكوفة) تسعين رطلا بدرهم ولحم الغنم ستين رطلا بدرهم" [٩٢] . (انظر جدول الاسعار في نهاية البحث)

وهبطت الاسعار ايضا في الاقاليم الغربية من الدولة العباسية في اقليم الجزيرة وبلاد الشام ، ويشير ميخائيل الكبير الى النتائج التي ترتبت على قيام المنصور بافراغ هذه المناطق من النقود ، بقوله " وبيع الثور او الحمار بدرهم ، وخمسة امداد حنطة بدرهم .." [٩٣]. (انظر جدول الاسعار في نهاية البحث) .

ويلاحظ ان الحجاز ، وهو الاقليم الذين عرف بضعف امكانياته الاقتصادية ، قد شهد ارتفاعا في الاسعار ، بعكس الاقاليم السالفة الذكر ، لا بسبب نقص النقود فحسب ، بل نتيجة للقرار الذي اتخذه المنصور بايقاف تصدير المواد الغذائية من مصر الى الحجاز ويظهر هذا من مضمون الرسالة التي ارسلها الفقيه الاوزاعي ت١٥٧هـ/٧٧٣م الى الامير المهدي ولي عهد الخليفة المنصور في سنة ١٥٢هـ/٧٦٩م ، فما جاء فيها " ثم انه اتاني رجل من مقانع اهل مكة كتاب يذكر الذي هم فيه من غلاء اسعارهم وقلة ما بأيديهم منذ حبس عنهم بحرهم واحدب برهم ، وهلكت مواشيهم هزلا فالحنطة فيهم مدان بدرهم والذرة مدان ونصف بدرهم والزيت مد بدرهم ثم هو يزداد كل يوم غلاء، وانه ان لم يأتهم الله بفرج عاجلا لم يصل كتابي حتى يهلك عامتهم او بعضهم جوعا وهم رعية امير المؤمنين اصلحة الله والمسؤول عنهم ... فان رأي الامير ، اصلحه الله ان يلح على امير المؤمنين في اغاثة اهل مكة ومن حولهم من المسلمين في بره وبحره بحمل الطعام والزيت اليهم قبل ان يبتلى بهلاك احد منهم جوعا فعل "[٩٤] (انظر جدول الاسعار في نهاية البحث) .

وكنتيجة لرخص الاسعار ، فقد سكت الدولة الفلوس النحاسية على انها نقود مساعدة للدراهم لان الكثير من البضائع كانت اقيامها اقل من درهم فتكون الفلوس النحاسية هي التي

تقدر الاقيام . ويبدو ان هذه الفلوس سكت على نطاق واسع في اواخر عهد الخليفة المنصور ، حيث وصلتنا من سنة ١٥٧ هـ/٧٧٣م من خلافته مجموعة من الفلوس النحاسية المضروبة بمدينة السلام .[٩٥] " ومن هذا يستنتج ان للدرهم كانت اجزاء وقد كانت الفلوس النحاسية هي اجزاء الدرهم "[٩٦]

ان الانكماش النقدي كان يعمل لمصلحة ذوي الدخول المحدودة وهم موظفو الدولة من عسكريين ، اذ يتقاضى الجندي من المشاة راتبا قدره (٩٦٠) درهما في السنة ، بينما كان الفارس يتقاضى ضعف هذا المبلغ[٩٧] وأُجريَّ " للخواص كبراء القواد واهل الغناء من النقباء، وغيرهم ما بين الف الى الفين وخُص من دونهم ما بين مئة الى الف[٩٨] اما الموظفون المدنيون مثل القضاة تصل رواتبهم في حدها الاعلى الى ٦٠٠ درهم في الشهر ، اما كبار الموظفين بما فيهم الولاة التي كانت تصل رواتبهم الى ٣٠٠ درهم في حدها الاعلى في حين يتقاضى الكتبة العاديون وصغار الموظفين رواتب تتراوح بين عشرين واربعين درهم في الشهر[٩٩]

اما اجور العمال من العامة فكانت زهيدة لرخص الاسعار وقلة النقود لذلك بلغت تكلفة بناء بغداد اربعة ملايين درهم " ذلك ان الصناع كان الرجل منهم يعمل بقيراط فضة (٠,١٩٥غم) وذلك لرخص الاسعار وعوز الدراهم وقلتها[١٠٠] ويذكر الخطيب البغدادي ان الاجر اليومي للبناء الماهر او الاستاذ من البنائين ، او لاي عامل اخر (الاستاذ من الصناع) كانت يتراوح بين قيراط وخمس حبات بينما كان اجر العامل العادي ما بين حبتين وثلاث حبات[١٠١] والقيراط كان يعادل جزءا من اثني عشر جزءا من الدرهم كما ان الاربع حبات كانت تعادل قيراطاً [١٠٢] " وبحساب هذه الارقام نخرج بالنتيجة التالية : كان الاجر اليومي للعامل الماهر يتراوح بين ثمانية بالمائة وعشرة بالمئة من الدرهم ، ما يعني انه يستطيع ان يكسب بين درهمين واربعة اعشار الدرهم وثلاثة دراهم في الشهر اذ عمل ثلاثين يوما فيه ، وهو ما لايمكن تصوره ، اما العامل العادي فمكسبه اليومي ما بين اربعة بالمئة الى ستة بالمئة من الدرهم ، ما يعني ان دخله الشهري سوف يكون ما بين درهم وعشري الدرهم وثمانية اعشار الدرهم اذ كان محظوظا فوجد عملا على مدار الشهر" [١٠٣] .

وهكذا يظهر ان هناك فجوة بين ارزاق الموظفين عسكريين ومدنيين ، واجور العمال ومعنى هذا ان رخص الاسعار زمن المنصور كان لمصلحة موظفي الدولة الا انه لابد وانْ يلحق ، أفدح الاضرار بالمنتجين وهم دافعو الضرائب ويوضح ابن خلدون اثار رخص الاسعار على الفلاحين فيقول بان الرخص اذا استمر يلحق أفدح الاضرار بالعاملين بالزراعة ومراحلها من الفلاحة والزراعة " لقلة الربح فيه ، ونزارته او فقده فيفقدون النماء في اموالهم او يجدونه على قلة ، ويعودون بالانفاق على رؤوس اموالهم ، وتفسد احوالهم ويصيرون الى

الفقر والخصاصة "[١٠٤] . ويمتد تأثير رخص الاسعار الى الاعمال المرتبطة بالانتاج الزراعي يقول " ويتبع ذلك فساد حال المحترفين ايضا بالطحن والخبز وسائر ما يتعلق بالزراعة من الحرث الى صيرورته مأكولاً [١٠٥] كما انه في حالة رخص الاسعار يعجز الفلاحون عن دفع الضريبة ، مما يدفعهم الى بيع ما يملكون للحصول على المال اللازم لدفع الخراج مما اثر على عمارة الاراضي الزراعية زمن المنصور وامام ذلك طالب الفلاحون المنصور باستبدال خراج المساحة بخراج المقاسمة[١٠٦] .

ويترتب على هبوط الاسعار تأثيرات ركودية على النشاط الاقتصادي ، اذ انها سيئة للتجارة والصناعة وغيرها من الانشطة ، اذ بانخفاض هوامش الربح او القضاء عليها ، فان هذه الاسعار الهابطة مدعاة الى عدم تشجيع روح المغامرة والمبادرة في ميادين النشاط الاقتصادي والى الحد من الانتاج فضلا عن افسادها المداينات التي تجري بين التجار يقول ابن خلدون : " اذا استديم الرخص في سلعة او عرض من مأكول او ملبوس او متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الاسواق فيه (تغيرها) فسد الربح والنماء بطول تلك المدة ، وكسدت سوق ذلك الصنف ولم يحصل التاجر الا على العناء ، فقعد التجار عن السعي فيها وفسدت رؤوس اموالهم[١٠٧] " ويمتد تأثير هبوط الاسعار الى الصناعة ايضا فيقول ابن خلدون " وكذا اذا استديم الرخص في السكر او العسل فسد جميع ما يتعلق به وقعد المحترفون عن التجارة فيه وكذا الملبوسات اذا استديم فيها الرخص ايضا ، فاذا الرخص المفرط مجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص[١٠٨] .

واذا كان ابن خلدون قد اجمل تاثير هبوط الاسعار على النشاط الاقتصادي في أي زمان ومكان ، فاننا بدورنا يمكن ان نؤشر التأثيرات الركودية لهبوط الاسعار من خلال ما عثرنا عليه من مادة تاريخية توثق ما ذكرناه ، فقد تركت سياسة المنصور الاقتصادية اثارها على حياة المجتمع اذ عم الاملاق واصبح ظاهرة اجتماعية خطيرة بسبب ندرة النقود لدى الناس فاشتد الضيق بهم يروي عبدالله بن داؤد الخريبي المحدث الكوفي (ت٢١٣هـ/٨٢٨م) " مر ابو جعفر فبعث الى الاعمش الكوفي (ت١٤٨هـ/٧٦٥م) فخرج اليه فقال يا ابا محمد الك حاجة فقال : اما انا فليس لي اليك حاجة وقد ترى ما الناس فيه من هذه الحال فاتق الله فيهم "[١٠٩] ويعلق ابو حرب على كلام الاعمش بقوله " وكان الناس في ذلك الزمان (زمن المنصور) يموتون جوعا وكان يباع قفيز دقيق بدانق ولم تكن دراهم "[١١٠] ويصف حماد بن زيد المحدث البصري (ت١٧٧هـ/٧٩٣م) عهد المنصور وشدة وطأته على الناس بقوله " فولينا والله وسامنا سوء العذاب يعني ابا جعفر "[١١١] وامام ندرة النقود في المجتمع انتشرت البطالة ذلك ان زيادة نسبة الضرائب وتقليص الدولة لانفاقها تضعف القابلية الشرائية عند الافراد فيقل طلبهم على السلع والخدمات ، فتقل فرص العمل وتنتشر البطالة في المجتمع

وقد جابه الفقراء والعاطلين عن العمل واقعهم البائس هذا باللجوء الى اعمال السرقة والنهب كوسيلة للعيش اذ يشير مصدر سرياني الى هذه الاثار التي ترتبت على ندرة النقود في الجزيرة وبلاد الشام من جراء مصادرة المنصور اموال الناس بقوله " حيث تفشت البطالة بين العمال ونهبت الكنائس والاديرة والدور "[١١٢] وانتشرت اعمال السرقة والنهب في الكوفة والبصرة فيروى انه في سنة ١٥٥هـ/٧٧١م " كثرت السراق في البصرة فاختل الامن وسلبت الراحة منها وكان السراق يدخلون البيوت نهارا فيأخذون ما يجدون ولا مانع لهم "[١١٣] وعم الفقر في بغداد ليشمل الشعراء ايضا وهذا يؤكده الهيثم بن عدي في روايته التي يقول فيها " كان مطيع بن اياس (الشاعر) منقطعا الى جعفر بن المنصور فطالت صحبته له بغير فائدة ، فاجتمع يوما مطيع وحماد عجرد ويحيى بن دينار ، فتذكروا ايام بني امية ، وسعتها ونضرتها وكثرة ما أفادوا فيها وحسن مملكتهم وطيب دارهم بالشام ، وما هم فيه ببغداد من القحط في ايام المنصور ، وشدة الحر وخشونة العيش ، وشكوا الفقر فأكثروا "[١١٤] .

اما تأثير الانكماش على قيمة النقود ، فمن المعروف انه اذا قلت كمية النقود في التداول ، فان هذا يؤدي الى ارتفاع قيمتها ويستشهد احد الكتاب بقول بان قيمة الدينار في ايام هارون الرشيد (١٧٠-١٩٣هـ/٧٨٦-٨٠٩م) الذي شهد عهده ارتفاع في الاسعار[١١٥] اقل من قيمة الدرهم في ايام المنصور لندرة النقود انذاك[١١٦] ويروي عبد العزيز بن عصام ان المنصور منح الفقيه ابا حنيفة ثلاثين الف درهم ، وان الدرهم بسبب ندرته في عهد المنصور كان يعادل مائة درهم في عهد الراوي[١١٧] ويروي القالي ان المنصور اعطى الشاعر ابن هرمة مبلغ عشرة الاف درهم والدينار بسبعة دراهم (١=٧)دراهم وهذا يعني ارتفاع الدرهم امام الدينار ، على حين كان الدينار في السابق =١٠-١٢ درهماً[١١٨] .

ويلاحظ ان سياسة المنصور المالية جوبهت برد فعل عنيف من قبل الاتقياء ، فقد استنكروا هذه السياسة لما يترتب عليها من استخدام العنف والعسف في الجباية ، وعدم توزيعها على اهلها ومستحقيها فضلا عن فساد الموظفين الماليين ففي رواية ان أحد الاتقياء وعظ المنصور في موسم الحج بقوله " ان الله – تبارك وتعالى – استرعاك في امور المسلمين واموالهم فأغفلت امورهم ، واهتممت بجمع اموالهم ... وبعثت عمالك في جباية الاموال وجمعها وحشرها اليك ، وقويتهم بالرجال والكراع ... فجبى عمالك الاموال وجمعوها وحشروها اليك ، فاودعتها الخزائن بمدينتك ، ولم تعطها اهلها ، فلما رآك – يا امير المؤمنين – هؤلاء النفر الذين استخدمتهم لنفسك ... تجم (تجمع) الاموال وتجمعها وتستأثر بها ، فلا تقسمها على اهلها ، وتمنعهم حقوقهم فيها منها ، قالوا : هذا قد خان الله ، فمالنا لا نخونه "[١١٩] وفي هذا اشارة الى عدم توزيع المنصور الاموال على مستحقيها كما جرت

عليه العادة في السنة والقرآن ، فضلا عن عدم اتباع مبدأ الحلال في جباتها ، اذ يقول هذا العالم للمنصور " خذ الفيء والصدقات ، مما حل وطاب ، واقسمه بالعدل والحق "[١٢٠] .

لقد رصد الفقهاء ، حالة الركود الذي احدثته سياسة المنصور المالية في الامصار الاسلامية ، من تدهور اقتصادي وهبوط المستوى المعاشي الى دون مستوى الكفاف[١٢١] لذلك دعوا الى تحريك الحياة في المجتمع ، ومن هنا طالب احد الفقهاء المنصور بضرورة اعانة السكان من اموال الفيء (الخراج ، والجزية والعشور) كما كان الحال في عصر القدوة في العهد الراشدي فقد قال احد الفقهاء للمنصور " يا امير المؤمنين قد هلك الناس ، فلو اعنتهم بما في يديك من الفيء اسوة بما فعل عمر بن الخطاب من قبل "[١٢٢] . ثم ان احد العلماء قدم خطة اصلاحية في سنة ١٥٩هـ/٧٧٥م تعكس الحل المقترح للمشكلة الاقتصادية في اواخر عهد المنصور وتتضمن هذه الخطة نقطتين الاولى : اصلاح جباية الخراج وذلك بتقليل مقدار الضرائب كي يبقى مبلغ من المال بيد الفلاحين للانفاق منه على عيالهم وعلى ارضهم ، وبذلك يزداد الطلب الفعلي على السلع والخدمات فيتحرك الاقتصاد ويحل الانتعاش محل الركود ، فذلك اعمر للبلاد وادر للخراج واما النقطة الثانية فتتمثل باعادة توزيع عائدات الضرائب (الفيء) بحيث يمتد ليشمل الجماعات التي حرمها المنصور من حقها في الفيء ، وهذه الجماعات التي اكتفى المسؤولون باعطائها مما تغنم عند اشراكها في الحملات العسكرية[١٢٣] .

ان هذه المقترحات في حال تطبيقها ، كفيلة بان تلقي في السوق قوة شرائية كبيرة هي : اعطيات المقاتلة واموال الصدقات مما يبعث النشاط الاقتصادي ويقضي على البطالة ، فيعم الرخاء في عموم المجتمع ، خاصة اذا علمنا انه في ظل اقتصاد يعاني من الركود ، تلعب نفقات الدولة العامة ولاسيما مصروفات الجند دورا مركزيا في تحريك الاقتصاد ، ومن ثم تنشيط حركة تداول النقود في المجتمع ويظهر ذلك جليا من الصيحة التي اطلقها احد المكفوفين في بغداد ايام المنصور ، عندما اعترض الشاعر مطيع بن اياس وظنه من الجند " اللهم سخر الخليفة (المنصور) لان يعطي الجند ارزاقهم ، فيشتروا من التجار الامتعة ، ويربح التجار عليهم فتكثر اموالهم ، فتجب فيها الزكاة عليهم ، فيصدقوا عليّ منها "[١٢٤] .

وليس ثمة دليل على استجابة المنصور لنداء الاتقياء في تصحيح جباية الضرائب وتوزيع عائداتها على مستحقيها ، لان السياسة المالية التي رسمها ومارسها المنصور كانت سياسة مقصودة ، كان الهدف منها ما ياتي :

١. يبدو ان رخص الاسعار جاء تطبيقا لنبوءة روجها العباسيون نسبت الى الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) تفيد بانه يلي بناء بغداد " رجل من ولد العباس يقال له عبد الله يكون خلافته رخص السعر زمانا "[١٢٥] ومن اجل اعطاء هذه النبوءة قدرا من المصداقية قام

المنصور بتخفيض الاسعار تخفيضا ممنهجاً ومقصودا ولهذا الغرض اختار اللمنصور موقع مدينة بغداد ، الذي بمزاياه الاقتصادية ، يؤمن له تحقيق النبوءة والحلم في بناء مدينة تشهد رخص الاسعار في ايامه [١٢٦]

٢. لقد اقدم المنصور على إضفاء لقب المهدي الديني على ابنه محمد ، مرشحه لولاية العهد ومن اجل اضفاء الشرعية والمصداقية على كون ابنه هو المهدي حقا كما جاء في الاثر والاحاديث التي لفقها العباسيون ونسبوها الى محمد (ﷺ)[١٢٧] وان ابا جعفر الذي لقب نفسه بالمنصور ، الذي يعني ان المنصور يمهد للمهدي[١٢٨] ، عمد ابو جعفر الى تطبيق هذه السياسة يقول التوحيدي " فهذا المنصور ابو جعفر ... اخذ من وجوه العراق اموالا بخواتيم اصحابها وافقرهم ، وجعلها في خزائنه بعد ان كتب على تلك الخرائط والظروف اسماء اهلها ، ثم وصى المهدي بردها على اصحابها بعد موته ، ووكد ذلك عليه ، وقال : يا بني انما اريد بهذا ان احببك الى الناس ، ففعل المهدي ذلك ، فانتشر له الصيت وكثر الدعاء وعجت الاصوات ، وقال الناس : هذا هو المهدي الذي ورد في الاثر "[١٢٩]

٣. حتى يترك المنصور ، لبيت مال ابنه وولي عهده المهدي وفرا ماليا كبيرا يجابه به حالة العجز المالي في حالات الطوارئ التي قد يتعرض لها في فترة حكمه ، اذ قال لابنه " قد جمعت ... لك من الاموال ما ان كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لارزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية ومصلحة الثغور فاحتفظ بها ، فانك لا تزال عزيزا ما دام بيت مالك عامرا "[١٣٠] .

٤. كان خروج اهل البصرة مع ابراهيم العلوي على الخليفة المنصور في سنة ١٤٥هـ/٧٦٢م وبتحريض من بشير الر حال على خلفية الغلاء الذي اصاب الاقتصاد البصري ودعوته اهل البصرة للخروج على خلافة المنصور لحل مشكلة الغلاء بدلا من الركون الى الدعاء الى الله لترخيص الاسعار [١٣١] ولعل المنصور ادرك ان الغلاء كان وراء خروج اهل البصرة مع ابراهيم العلوي ، لذلك عمد الى معالجة المشكلة الاقتصادية التي كان يعاني منها الناس في اوائل حكمه ، وذلك بترخيص الاسعار بغية امتصاص نقمة الناس عليه الذي سببه غلاء الاسعار وكسب ودهم وولائهم له .

جدول الاسعار في بغداد والكوفة حسبما جاء في تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، ج١ ، ص٧٠ والجزيرة والشام حسبما جاء في تاريخ ميخائيل الكبير ج٢ ، ص٤٢١ والحجاز حسبما جاء في الجرح والتعديل لابي حاتم الرازي ، ج١ ، ص١٩٢-١٩٣ .

بغداد / اسم المادة	الكيل	السعر	ملاحظات	السبب
الكبش		درهم	رخص	يعود رخص الاسعار في بغداد والكوفة والجزيرة والشام الى التأثيرات الركودية لسياسة المنصور المالية
الحمل		٤ دوانيق[١]	رخص	
التمر	٦٠ رطلا[٢]	قيراط[٣]	رخص	
الزيت	١٦ رطلا	درهم	رخص	
السمن	٨ ارطال	درهم	رخص	
الكوفة / اسم المادة	**الكيل**	**السعر**	**ملاحظات**	
لحم البقر	٩٠ رطل	درهم	رخص	
لحم الغنم	٦٠ رطل	درهم	رخص	
الحنطة	قفيز واحد[٤]	دانق واحد	رخص	
الجزيرة والشام / اسم المادة	**الكيل**	**السعر**	**ملاحظات**	
الحنطة	٥ امداد[٥]	درهم	رخص	
الثور		درهم	رخص	
الحمار		درهم	رخص	
الحجاز / اسم المادة	**الكيل**	**السعر**	**ملاحظات**	يعود ارتفاع الاسعار في الحجاز الى الحصار البري والبحري الذي فرضه المنصور عليه وقطعة العطاء عن سكانه
الحنطة	مدان[٦]	درهم	غلاء	
الذرة	مدان ونصف	درهم	غلاء	
الزيت	مد واحد	درهم	غلاء	

(١) الدانق = ٦/١ الدرهم . هنتس ، فالتر ، المكاييل والاوزان الاسلامية ، ترجمة كامل العسلي ، الجامعة الاردنية ، عمان ، ١٩٧٠ ، ص١٩٧ .

(٢) الرطل في العراق = ٤٠٦,٢٥غم . المرجع نفسه ، ص٣٥ .

(٣) قيراط الفضة في العراق = ٠,٢٤٧غم . المرجع نفسه ، ص١٠ .

(٤) القفيز = ٣,٢٤٠كغم المرجع نفسه ،ص٦١،٦٦ ورد سعر قفيز الحنطة في الكوفة في الامالي لليزيدي،ص٩٠

(٥) المد في الجزيرة والشام = ٢,٨٤كغم . المرجع نفسه ، ص٧٥ .

(٦) المد في الحجاز = ٨١٢,٥غم . المرجع نفسه ، ص٧٤ .

الهوامش :

(١) ابن الطقطقا ، محمد بن علي بن طباطبا ، الفخري في الاداب السلطانية والدول الاسلامية ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص ١٦٠ .

(٢) انظر سخنيني ، عصام ، العباسيون في سنوات التاسيس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢٠٢ وما بعدها .العاني ، حسن فاضل زعين ، سياسة المنصور الداخلية والخارجية ، دار الرشيد ، بغداد –١٩٨١ ، ص٤٥١–٤٦٠ .

(٣) غانم ، محمد عبد الله ، المشكلة الاقتصادية ونظرية الاجور والاسعار في الاسلام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، ص٨٥ وما بعدها .

(٤) الدمشقي ، ابو الفضل جعفر بن علي ، الاشارة الى محاسن التجارة ، تحقيق البشري الشوربجي ، مكتبة الكليات الازهرية ،القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٣٠ .

(٥) الاصفهاني ، ابو الفرج ، مقاتل الطالبين ، تحقيق احمد صقر ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ج١ ، ص٣٤٠ . انظر الابشيهي ، المستظرف في كل فن مستظرف ، بتحقيق مفيد محمد قميحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ج١ ، ص١٤٨–١٤٩ .

(٦) الطبري ، محمد بن جرير ، تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ج٧ ، ص٥٠٧ ، الاصفهاني ، مقاتل ، ج١ ، ص٣٤٠ .

(٧) ابن المقفع ، رسالة الصحابة ، منشورات مكتبة البيان ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص٢٠٢

(٨) الفيومي ، احمد بن محمد بن علي المقري ، المصباح المنير ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د.ت ، ص٢٤٢ ، مادة راج .

(٩) ابن المقفع ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

(١٠) الطبري ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص٤٢٦ ، الكندي ، الولاة والقضاة ، تصحيح رفن كوست ، المكتبة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٠٨ ، ص١٠٣ .

(١١) مؤلف مجهول، اخبار الدولة العباسية ، تحقيق عبد العزيز الدوري وعبد الجبار المطلبي ، دار الطليعة، بيروت ، ١٩٧١ ، ص٣٧٦ .

(١٢) الازدي ، يزيد بن محمد ، تاريخ الموصل ، تحقيق علي حبيبة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص١٣٤ ، المنبجي ، اغابيوس بن قسطنطين ، المنتخب من تاريخ المنبجي ، انتخبه وحققه عمر عبد السلام تدمري ، دار المنصور ، طرابلس ، ١٩٨٦ ، ص١١٨ .

(١٣) المنبجي ، المصدر السابق ، ص١٦٨ .

(١٤) ابن اعثم الكوفي ، احمد ، الفتوح ، باعتناء محمد عبد المعيد خان ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر اباد الدكن ٩٦٨–١٩٧٧ ، ج٨ ، ص٢٢٨ .

(١٥) المنبجي ، المصدر السابق ، ص١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٠ .

(١٦) الزجاجي ، عبد الرحمن بن اسحاق ، امالي الزجاجي ، تحقيق عبد السلام هارون المؤسسة العربية الحديثة ، القاهرة ، ١٣٨٢هـ ، ص٥٣ ، الازدي ، المصدر السابق ، ص١٥٢،١٥١،١٤٨ .

(١٧) ابن المقفع ، المصدر السابق ، ص٢٠٣ .

(١٨) انظر جمال جودة ، العرب والارض في العراق في صدر الاسلام ، الشركة العربية للطباعة والنشر ، عمان ، ١٩٧٩ ، ص١٩٩-٢٠٠ ، ٢٢٧ .

(١٩) العلي ، صالح احمد ، بغداد مدينة السلام ، مطبعة المجمع العراقي ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ج١ ، ص١٨٧.

(٢٠) العلي ، صالح احمد ، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الاول الهجري ، ط٢ ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص١٦٩ ، ١٧٠ .

(٢١) انظر شاكر مصطفى ، دولة بني العباس ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٧٣ ، ج١ ،ص١٩٤-٢٢٠ ، ٢٠٨ ، ٢٤٣ .

(٢٢) البلاذري ، انساب الاشراف ،القسم الثالث ، تحقيق عبد العزيز الدوري ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت، ١٩٧٨ ، ص١٠٧ .

(٢٣) الازدي ، المصدر السابق ، ص٢١٨

(٢٤) سخنيني ، المرجع السابق ، ص٢١٤ .

(٢٥) البلاذري، فتوح البلدان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٢٧١ . شعبان ، محمد عبد الحي، الدولة العباسية ، الاهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٣٠ .

(٢٦) سخنيني ، المرجع السابق ، ص٢١٩ .

(٢٧) ابو يوسف ، يعقوب بن ابراهيم ، الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص٤٧ .

(٢٨) البلاذري ، فتوح ، ص٢٩١-٢٩٣ . العلي ، صالح احمد ، الخراج في العراق في العهود الاسلامية الاولى ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص٧٠ .

(٢٩) انظر ابن الغملاس ، ولاة البصرة ومتسلموها ، دار منشورات البصري ، البصرة ، ١٩٦٢ ، ص٩ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

(٣٠) عمر ، فاروق ، كتاب التاريخ المنسوب لديونيسيوس التلمحري ، مجلة بين النهرين ، عدد خاص (العدد١٤-١٥) الدار الوطنية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص١٥٤ .

(٣١) شبل ، يوسف ، ازمة الغلاء بين التحليل الاقتصادي والواقع السياسي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٦٠-٦١ .

(٣٢) شعبان ، المرجع السابق ، ص٢١ .

(٣٣) عنه انظر خليفة بن خياط ، الطبقات ، تحقيق اكرم ضياء العمري ، مطبعة العالي ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص٢٢٩ .

(٣٤) غرر السير، مؤلف مجهول ، مخطوطة مكتبة البودليان في اكسفورد تحت رقم ٥٤٢، ص٩٦ ورقة ب.

(٣٥) عن اجراءات الدولة العباسية لاحصاء دقيق للسكان ، انظر ابن الغملاس ، المصدر السابق ، ص١٧ ، ٢١ ، ٢٠ ،العلي صالح احمد ، تعداد سكان العراق في العهود الاسلامية الاولى ، دار الحرية للطباعة، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٤١ .

(٣٦) الطبري ، تاريخ ، ج٨ ، ص٤٦ .

(٣٧) المصدر نفسه ، ج٧ ، ص٥١٥ .

(٣٨) العلي ، تعداد ، ص٤١ .

(٣٩) الطبري ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٩٦ .

(٤٠) غرر السير ، مؤلف مجهول ، مخطوط ، ص١٠٦ ورقة ب

(٤١) شعبان ، المرجع السابق ، ، ص٣٠ .

(٤٢) الذهبي ، شمس الدين ، تايخ الاسلام ووفيات المشاهير والاعلام ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٨ ، حوادث ووفيات ١٢١-١٤٠ هـ ، ص٢٨٣ .

(٤٣) الطبري ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص١٠٦ .

(٤٤) البلاذري ، انساب ، القسم الثالث ، ص٢٧٠ .

(٤٥) المصدر نفسه ، القسم الثالث ، ص٢٦١ .

(٤٦) المصدر نفسه ، القسم الثالث ، ص٢٦٠-٢٦١ .

(٤٧) الجاحظ ، التاج ، بتحقيق احمد زكي باشا ، المطبعة الاميرية ، القاهرة ، ١٩١٤ ، ص٣٤ .

(٤٨) المصدر نفسه ، ص٣٣ .

(٤٩) انظر الطبري ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٧١ ، ٨٨ .

(٥٠) اليعقوبي، احمد بن واضح ، تاريخ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ج٢ ، ص٣٨٧.

(٥١) البيروني ، ابو الريحان محمد بن احمد ، الجماهر في معرفة الجواهر ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ، ص٢٦ .

(٥٢) ابو حاتم الرازي ، ابو محمد عبد الرحمن ، الجرح والتعديل ، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د.ت ، ج١ ، ص١١٤ .

(٥٣) الاصبهاني ، احمد بن عبدالله ، حلية الاولياء وطبقات الاصفياء ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ج٦ ، ص٣٨١ .

(٥٤) ابن المقفع ، المصدر السابق ، ص٢٠٣ .

(٥٥) انظر الزبير بن بكار، الاخبار الموفقيات ، تحقيق سامي مكي العاني ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٢، ص٣٣٩ . البلاذري، انساب، القسم الثالث، ص٢٦٩ . ابن الغملاس ، المصدر السابق ، ص١٦-١٧ .

(٥٦) ابن المقفع ، المصدر السابق ، ص٢١١ .

(٥٧) انظر البلاذري ، انساب ، القسم الثالث ، ص١٠٩ ، فتوح ، ص١٧٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ . ابن الفقيه الهمداني ، مختصر كتاب البلدان ، ليدن ، ١٣٩٢هـ ، ص١١٧-١١٤ .

(٥٨) ابو حاتم الرازي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٩٣ ، ١٩٥ .

(٥٩) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٤ .

(٦٠) المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٩٥ .

(٦١) سخنيني ، المرجع السابق ، ص٢٠٦ .

(٦٢) العيون والحدائق ، مؤلف مجهول ، ج٣ ، تحقيق دي غوية مطبعة بريل ١٨٧١م ، ص٢٥٧ . انظر ابن الاثير ، الكامل في التاريخ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ج٥ ، ص٥٧٥ .

(٦٣) سخنيني ، المرجع السابق ، ص٢٠٦-٢٠٧ .

(٦٤) الطبري ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص٦٧ .

(٦٥) التوحيدي ، ابو حيان ، الامتاع والمؤانسة ، صححه وضبطه وشرح غريبه احمد امين واحمد الزين ، المكتبة العصرية ، بيروت ، صيدا ، د.ت، ج١ ، ص١٨ .

(٦٦) المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٦٧) ابن العبري ، ابو الفرج جمال الدين ، تاريخ الزمان ، نقله الى العربية اسحق ارملة ، دار المشرق ، بيروت، ١٩٨٦ ، ص٩ ، ميخائيل الكبير ، تاريخ ميخائيل الكبير ، عربه عن السريانية صليبا شمعون، دار ماردين ، حلب ، ١٩٩٦ ، ج٢ ، ص٤١٦ .

(٦٨) ماري بن سليمان ، اخبار بطاركة كرسي المشرق من كتاب المجدل ، روما ، ١٨٩٩م ، ص٧٠ .

(٦٩) ابن العبري ، المصدر السابق ، ص٩ ، ميخائيل الكبير ، المصدر السابق، ج٢ ، ص٤٢٠.

(٧٠) المنبجي ، المصدر السابق ، ص١٢٩-١٣٠ .

(٧١) يوسف متي اسحاق ، التاريخ الزوقنيني المنحول لديونيسيوس التلمحري ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، هيئة اللغة السريانية ، المجلد الثامن ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٢٠-١٢١ .

(٧٢) يوسف متي اسحاق ، تاريخ الزوقيننى ، ص٦٠-٦١ .

(٧٣) انظر البلاذري ، انساب ، القسم الثالث ، ص٢٦٠ .

(٧٤) الطبري ،المصدر السابق ، ج٨ ، ص٨١ .

(٧٥) ابن شاكر الكتبي ، فوات الوفيات ، تحقيق احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ج٢ ، ص٢١٦ ، الدواداري ، ابو بكر بن عبد الله بن ايبك ، كنز الدرر وجامع الغرر ، ج٥ ، تحقيق دوريتا كرافولسكي ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص٣٩ .

(٧٦) غرر السير ، مؤلف مجهول ، مخطوط ، ص١٩٦ ورقة ب.

(٧٧) اليعقوبي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٣٨٧ .

(٧٨) غرر السير ، مؤلف مجهول ، مخطوط ، ص١٩٦ ، ورقة ب .

(٧٩) المصدر نفسه ، ص٢٠٢ ورقة أ

(٨٠) الازدي ، المصدر السابق ، ص٢٣٠ .

(٨١) المقريزي ، تقي الدين احمد بن علي ، اغاثة الامة بكشف الغمة ، باعتناء سعيد عبد الفتاح عاشور ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٠٢-١٠٣ . شعبان المرجع السابق ، ص٣٣

(٨٢) ابن الاثير ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٤١٧ .

(٨٣) المكي ، الموفق احمد ، مناقب ابي حنيفة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٩٢ .

(٨٤) الراغب الاصفهاني ، ابو القاسم ، محاضرات الادباء ، حققه عمر الطباع ، دار الارقم ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ج١ ، ص٧٥ .

(٨٥) الريس ، محمد ضياء الدين ، الخراج والنظم المالية للدولة الاسلامية ، ط٤ ، دار الانصار ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص٣٩٣ .

(٨٦) الجهشياري ، محمد بن عبدوس ، الوزراء والكتاب ، تحقيق مصطفى السقا واخرون ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، ، ص١١٧ .

(٨٧) المصدر نفسه ، ص١١٧ .

(٨٨) المصدر نفسه ، ص١١٧ .

(٨٩) المصدر نفسه ، ص١١٧-١١٨ ، ١١٩-١٢١ .

(٩٠) البلاذري ، فتوح ، ص٢٧١ ، الماوردي ، ابو الحسن ، الاحكام السلطانية ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٧٦ .

(٩١) الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، دار الفكر ، بيروت ، د.ت ، ج١ ، ص٧٠ .

(٩٢) المصدر نفسه ، ج١ ، ص٧٠ .
(٩٣) ميخائيل الكبير ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٤٢١ .
(٩٤) ابو حاتم الرازي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٩٢-١٩٣ .
(٩٥) القيسي ، ناهض عبد الرزاق ، النقود في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد -٢٠٠٢ ، ص١٢٨-١٢٩ .
(٩٦) المرجع نفسه ، ص١٣١
(٩٧) شاكر مصطفى ، المرجع السابق ، ج١ ، ص٦٣٩ .
(٩٨) اخبار الدولة العباسية ، مؤلف مجهول ، ص٣٧٦ .
(٩٩) سخنيني ، المرجع السابق ، ص٢٠٩ .
(١٠٠) العيون والحدائق ، مؤلف مجهول ، ج٣ ، ص٢٥٧ .
(١٠١) الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٧٠ .
(١٠٢) انظر المقريزي ، شذور العقود في ذكر النقود ، تحقيق محمد السيد بحر العلوم ، المكتبة الحيدرية ، النجف ، ١٩٦٧ ، ص٩-١٧ .
(١٠٣) سخنيني ، المرجع السابق ، ص٢٠٩-٢١٠ .
(١٠٤) ابن خلدون ، المقدمة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص٧١٠ .
(١٠٥) المصدر نفسه ، ص٧١٠ .
(١٠٦) الماوردي ، المصدر السابق ، ص١٧٦ . العلي ، صالح احمد ، الخراج في العراق ، ص٧٧
(١٠٧) ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص٧٠٩ .
(١٠٨) المصدر نفسه ، ص٧١٠ .
(١٠٩) اليزيدي ، ابو عبد الله محمد بن العباس بن المبارك ، الامالي ، مطبعة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيد اباد الدكن ، ١٩٣٨ ، ص٨٩-٩٠ .
(١١٠) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(١١١) المصدر نفسه والصفحة نفسها
(١١٢) ميخائيل الكبير ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٤٢١ .
(١١٣) ابن الغملاس ، المصدر السابق ، ص١٧ .
(١١٤) الاصفهاني، ابو الفرج، الاغاني،دار احياء التراث العربي،بيروت،د.ت، ج١٣، ص٣٢٠
(١١٥) ابو العتاهية ، اشعاره واخباره ، تحقيق شكري فيصل ، مطبعة جامعة دمشق ، دمشق – ١٩٦٥ ، ص٤٠ . الابشيهي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص١٤٨ .
(١١٦) البيهقي ، المحاسن والمساوئ ، دار صادر ، بيروت ، د.ت ، ص٤٧ .
(١١٧) الكردري ، مناقب ابي حنيفة ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص٢٤٦ .
(١١٨) القالي ، ابو علي اسماعيل بن القاسم ، الامالي ، دار الافاق الجديدة ، بيروت ، د.ت ، ص٤٠ ، الدوري ، عبد العزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ط٢ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص١١٦ هامش رقم (٦) .
(١١٩) الزبير بن بكار ، المصدر السابق ، ص٣٩٣-٣٩٤ .
(١٢٠)المصدر نفسه ، ص٣٩٨ .

(١٢١) انظر اليزيدي ، المصدر السابق ، ص٨٩-٩٠ .

(١٢٢)الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٩٩ .

(١٢٣) وكيع ، محمد بن خلف بن حيان ، اخبار القضاة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت ، ص١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

(١٢٤) الاصفهاني ، الاغاني ، ج١٣ ، ص٣١٨ ، ابن حمدون ، التذكرة الحمدونية ، تحقيق احسان عباس وبكر عباس ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ج٨ ، ص٨٦ .

(١٢٥) ابن الفقيه ، الهمداني ، بغداد مدينة السلام ، تحقيق صالح احمد العلي ، دار الطليعة ، باريس ، ١٩٧٧ ، ص١١٠ .

(١٢٦) انظر ، الطبري ، المصدر السابق ، ج٧ ، ص٦١٥-٦١٦

(١٢٧) انظر الخطيب البغدادي ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٦٣-٦٥ ، ابن خلدون ، المصدر السابق ، ص٥٦١ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ .

(١٢٨) الدوري ، عبد العزيز ، الفكرة المهدية بين الدعوة العباسية والعصر العباسي الاول دراسات عربية واسلامية مهداة الى احسان عباس ، الجامعة الامريكية ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص١٣١ ، ١٣٢ .

(١٢٩) التوحيدي ، المصدر السابق ، ص٣٤ .

(١٣٠) الطبري ، المصدر السابق ، ج٨ ، ص١٠٣ .

(١٣١) الاصفهاني ، مقاتل ، ج١ ، ص٣٤٠ .